

ثم في كون الفعل يقع بموقع الاسم ثم الصلة بحل منع لان الصلة  
لا تكون الاجملة فما ذكره من الواضحة الاربعة نسلم فيما عدا الوصل  
فان الفعل قبله ليس واقفا موقع الاسم لان صلة الوصل  
لا تكون الاجملة فتقول **قوله** والامر مبني على السكون ان كان  
صحيح الاخر او نايبه وهو الخذف ان كان معتل الاثر كما سياتي  
**قوله** وذهب الكوفيون بقابل القول الاصل الموقول البصري  
وقدر ذلك الكوفيون بان انما راي الصديق كاصناف الجار  
وما ذكره خلاف الاصل الذي هو بنا الافعال فلا يرتكب  
من غير ضرورة اذ ابيهم اليه بما ع مراد الكوفي **قوله**  
قدرة حال من الام الا في نسخة تعد براء ومعتق كونها مفعولة  
انها غير مفعولة بها **قوله** وقفا منسوب على الظرفية ربما  
اي في حالة التوقف وهذا جواب عما يقال ان الالتباس  
موضوع لان الموضوع محرك الاثر بالصفة والمجزوء ساكن  
الاخر فلا التباس ويحصل الجواب ان الالتباس يحصل  
في حالة التوقف ويكفي الالتباس والتجزوء قوة ثم ان  
بمستزاد الوصل فان قلت لا يحرك ما بعد حرف المباشرة  
وهو الندا واستغني بذلك عن همزة الوصل فالجواب  
انهم لم يحركوها الا اجل افضلية على سبغة المتارح اذ لو  
حركت لرجع الماضي **قوله** توصلا مفعول لاجل من قوله ان اي  
لاجل التوسل للنتيجة بالسكن الذي هو القاد **قوله** ثم  
المعروف اليه العمود المذكور في المنقول هو قولها صور ما في قوله  
والفعل تسميات عرب ومبني وقوله فالمعرب الفعل للمضارع  
وهو المراد **قوله** ما في قوله اعرابه اشارة الى اعرابه بناء على ان  
الاعراب

الاعراب معنوية او يبنى الكلام على ظاهره بناء على ان الاعراب  
لفظية الذي هو نفس الحركة الموصولة بالظهور **قوله** وما  
يقدر ما اسم نوسول انكدة واقفة على قسم ويقدر خول قد  
مضارع يبنى ليم باسم فاعله ونائبه الفاعل ضمير مبتدئ يعود  
على الاعراب فتعجزت الصفة والمضمة على غير من اي وقت  
تقوم كجوابه ثم فلا هو مفعول المص عن وصف هذا التقدير  
هذه هو مفعول المنقول او النقل في الحركة يقتضي عدم انصاف  
هذا التقدير يسمى من التعذر او النقل كما تقوم بتحرك  
والنفاذ بان هذا التقدير المنقل اذا الفون قد حذفت الفواعل  
الافعال وتوالي الاشارة لتعجيل لا تعذر **قوله** الصريح الاخر  
وهو ما اخبره حرف صحيح بان لم يكن من حروف اللمة وتشتد  
ايضا ان لا يتصل بالالف فين او واو والجماعة او بانها طلبة  
فان انتمل به واحدا مما ذكر كان اعرابه بالحروف وانما زنا  
هذا الشرط اخذ من تنبيهه وانضماره على المتارح المعرب  
بالحركات ولو تركه لهذا المتكلم كما في التمثيل كما صورا اذ  
يكون القسم شاملا للمعرب بالحركات ولو تركه هذا التوسل  
كأنه التمثيل كما صورا الحروف وقد اقتصر على المثال على  
المعرب بالحركات **قوله** والذي يقدر اعرابه تسميات يبنى  
تالفت وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا  
وانما لم يذكره لان التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الثاني  
**قوله** والذي يقدر فيه حرف الكلاية يومهم الحصر وليس  
كذلك بل منه ايضا ما حوت منه السكون تخفيفا نحو قول الشاعر  
ابن اسريج وتبين فواكي ويهمل بالغير والسك الكوي

بالحرف